

على هامش مؤتمر المحللين

الصقر: أرباح «الوطني» خلال 2023 الأعلى في تاريخ المجموعة

حققنا زخماً متزايداً في الأداء التشغيلي للعمليات الدولية وإدارة الثروات

نواصل تركيزنا الإستراتيجي على تعزيز مكانتنا في قطاعات السوق الرئيسية وتوسيع قاعدة عملائنا

رونغي: نتائجنا تعكس قوة الأداء التشغيلي للمجموعة وتؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا

البنك استفاد العام الماضي من ارتفاع أسعار الفائدة واستقرار البيئة التشغيلية في الكويت



البنك الوطني



عصام الصقر

"الوطني" للثروات يخدم العملاء ذوي الملاءة العالية بعروض تلبي احتياجاتهم المتغيرة

2.0% بما يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابية والبالغ 15%؛ حيث نستهدف معدل كفاية رأسمال يتراوح بين 16.5% و17%. ونتوقع بعض المرونة في الحدود الدنيا لنسب CET1 والشريحة الأولى من رأس المال (Tier1)، ولكننا نتوقع أن تكون أعلى في حدود 1.5% فوق الحد الأدنى الرقابي في نهاية العام.

وحول التوقعات بالنسبة لعام 2023، فإن البنك حقق نمواً في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15.6% على أساس سنوي، حيث بلغ 1.2 مليار دينار كويتي لهذا العام. وقد تحقق هذا الزخم المتزايد في الأداء التشغيلي في المجالات الرئيسية بما في ذلك العمليات الدولية وإدارة الثروات.

وأشار إلى أن البنك يظل ملتزماً بتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهمييه في ظل استمرار تحسين نسب الأداء مع وصول العائد على متوسط الأصول إلى 1.53% والعائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.0% لعام 2023. وأكد الصقر على أن

العام، على الرغم من التحديات التي تواجهها، ستظل مستقرة بشكل عام خلال العام 2024. وجاء وصول توقعات نمو القروض والودائع خلال العام 2023 بشكل رئيسي من الأنشطة المتعلقة بالشركات في الكويت وعلى مستوى فروعنا الخارجية. ولأجلنا خلال العام زيادة في الطلب الائتماني في الكويت وعلى المستوى الإقليمي وكذلك في الأسواق العالمية التي تتواجد بها، ومع ذلك، وبالنظر إلى مجموعة العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الكلية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد قدمنا توجيهات بشأن نمو القروض بمعدل متوسط في خاتمة الأحاد للعام 2024 بأكمله. ويوجد لدى المجموعة مجموعة قوية ومتنوعة من التسهيلات الائتمانية المستقبلية".

وبشأن مستهدفات رأس المال أكد رونغي على أن البنك يهدف من نهاية العام إلى الحفاظ على اختلاطي يتراوح بين 1.5% إلى

تراكم المشاريع منذ فترة الجائحة وضعف سوق المشاريع في سنوات ما بعد الجائحة؛ فإن العام الماضي يمثل انتعاشاً جيداً. حيث تضاعفت قيمة عقود المشاريع ثلاث مرات تقريباً على أساس سنوي في العام 2023. وقال الصقر: "هناك نقاؤل هذا العام بأن قيمة عقود المشاريع ستضاعف في العام 2024، حيث تشير التوقعات إلى أن قيمة عقود المشاريع تتجاوز 5-6 مليارات دينار كويتي، خاصة في قطاع الطاقة والنفط ومع تعيين الحكومة الجديدة، فنحن متفائلون بأنها ستظل ملتزمة بتسريع وتيرة إنسداد المشاريع في مختلف القطاعات".

ومن جانبه أكد المدير المالي للمجموعة سوجيت رونغي أن البنك خلال العام 2023 سجل صافي ربح قدره 560.6 مليون دينار كويتي في العام 2023، والذي يعتبر أعلى ربح على الإطلاق تسجله المجموعة في تاريخها، وينمو بلغت نسبته 10.1% مقارنة بمسنوات العام الماضي

أن المجموعة تواصل تنفيذ استراتيجيتها بنجاح والتوسع في أسواق النمو بما في ذلك السوق السعودي الذي يعد عنصراً رئيسياً فيها، حيث يعمل البنك حالياً في المملكة من خلال 3 فروع في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية ويهدف إلى التوسع في السوق السعودي على صعيد الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات، مستفيدين من الأسس القوية التي وضعناها في مجالات تلك الأعمال في المملكة، وبصفة خاصة في مجال إدارة الثروات.

وعلى الصعيد العالمي، أشار إلى أن البنك يقوم أيضاً بتنفيذ إستراتيجيته للتواجد في الأسواق الأخرى التي تتواجد بها. ويسوِّله عن توقعاته لسوق المشاريع في الكويت خلال العام 2024، أوضح الصقر أن قيمة عقود المشاريع بلغت خلال العام 2023 أكثر من 2.5 مليار دينار كويتي، وبسبب

على ترسيخ قيادة البنك على صعيد التركيز على تلبية احتياجات العملاء وإعطاء الأولوية لتجربة المستخدم.

قانون الإسكان وحول مستجدات قانون الإسكان أوضح الصقر أن هناك تقدماً حيث توجد بعض المناقشات الجارية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتنقيح مشروع القانون ومعالجة تحديثات العقار السكني. وما تراه يعد تقدماً كبيراً حتى الآن، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المؤشرات الإيجابية مع تعيين رئيس الوزراء الجديد وحكومة جديدة، موضحاً أن التفاعل والتعاون مؤخرًا بين البرلمان ومجلس الوزراء أمر إيجابي وسيؤدي إلى تحسين تنفيذ الكثير من الاستحقاقات المؤجلة، وخاصة المشاريع الضخمة التي نرى أنها ستضي قدماً بمجرد وجود تفاهم أفضل بين الجانبين. وفي معرض رده على سؤال حول خطط البنك لتوسعة الفروع في المملكة العربية السعودية وتوقعات النمو أكد على

الوطني يواصل تركيزه الإستراتيجي على تعزيز مكانته في قطاعات السوق الرئيسية، وتوسيع قاعدة عملائه من خلال العروض الرقمية وتجربة العملاء الاستثنائية، مشيراً إلى أنه وعلى مستوى الشركات، فإن البنك لا يزال في طليعة أجندة مشاريع البنية التحتية في الكويت. فيما تستمر خطط التوزيع لديه في الاستفادة من ذراعه الإسلامي بنك بوبيان، وعملياته الدولية، حيث استمرت زيادة مساهمة كل منهما في المجموعة.

وقال الصقر: "علاوة على ذلك، وتماشياً مع الخطط الإستراتيجية للمجموعة لتتوسع وتقديم حلول شاملة للاستثمار وإدارة الثروات، قمنا بتدشين "الوطني للثروات" لتزويد قاعدة العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية بعروض مخصصة تلبي احتياجاتهم المتغيرة".

وأوضح أن المجموعة ستواصل تنفيذ إستراتيجية النمو المسؤولة، والاستثمار في الابتكار والتقنيات الجديدة، حيث تعمل استثماراتها الرقمية

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن البنك حقق أعلى أرباح سنوية في تاريخه، كما واصل تحقيق اتجاهات ربحية قوية بدعم من نموذج أعماله المتنوع واستثماراته الإستراتيجية ومرونته في مواجهة مختلف الظروف الاقتصادية.

وأضاف الصقر على هامش مؤتمر المحللين للعام 2023، أن البنك حقق نمواً في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15.6% على أساس سنوي، حيث بلغ 1.2 مليار دينار كويتي لهذا العام. وقد تحقق هذا الزخم المتزايد في الأداء التشغيلي في المجالات الرئيسية بما في ذلك العمليات الدولية وإدارة الثروات.

وأشار إلى أن البنك يظل ملتزماً بتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهمييه في ظل استمرار تحسين نسب الأداء مع وصول العائد على متوسط الأصول إلى 1.53% والعائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.0% لعام 2023. وأكد الصقر على أن

بهدف حفز التحول الرقمي والابتكار في مجال الخدمات المصرفية

«التجاري» يوقع اتفاقية شراكة إستراتيجية مع «نتورك إنترناشيونال»



جانب من توقيع الاتفاقية

التنفيذي لمجموعة "نتورك إنترناشيونال": «بشرفنا أن نتعاون مع البنك التجاري، أحد البنوك الرائدة في الكويت. ويهدف هذا التعاون إلى تقديم حلول دفع رقمية مبتكرة للقاعدة المتنامية من عملاء التجاري. وباعتبارنا شريكاً مفضلاً للعديد من المؤسسات مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، فإننا حريصون على المساهمة بخبرتنا المعروفة في حلول الدفع الرقمية عبر هذه الشراكة الإستراتيجية".

وأضاف مير: "يشهد السوق الكويتي تحولات كبيرة، مدفوعاً باعتماد العملاء على طرق الدفع الرقمية بصورة غير مسبوقة، ونحن ملتزمون بدعم هذا النمو ونطمح للقيام بدورنا وتقديم خبرتنا لدعم رحلة التجاري نحو التميز الرقمي." وأوضح مير أن خبرة نتورك إنترناشيونال في مجال المدفوعات الرقمية والشمول المالي، على الصعيدين المحلي والإقليمي، تتوافق تماماً مع رؤية التجاري. وتمثل هذه الشراكة تقدماً كبيراً في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت وتؤكد الالتزام المشترك في جانب البنك التجاري ونتورك إنترناشيونال لتقديم خدمات مالية مبتكرة في المنطقة.

لأفراد في البنك التجاري أنه بالشراكة مع نتورك إنترناشيونال، نهدف إلى الاستفادة من معرفتهم الكبيرة وخبرتهم العالية في توفير أحدث حلول خدمات البطاقات والدفع الإلكتروني والتي سوف تمكن مصرفنا، جنباً إلى جنب مع خبرتنا المرموقة التي وصل إليها البنك والتأكد على التزام مصرفنا تجاه عملائه تأتي هذه الشراكة مع نتورك إنترناشيونال الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتمكين حلول الدفع الرقمية".

ومن جانبه قال عبدالعزيز الزعابي - مدير عام قطاع الخدمات المصرفية

الكويتي: «يتمتع البنك التجاري الكويتي بسجل حافل من الابتكار والتميز في العمل المصرفي حيث أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة من التجاري تضاهي الخدمات المقدمة من البنوك العالمية، وفي سبيل الاستمرار في تبوء هذه المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك والتأكد على التزام مصرفنا تجاه عملائه تأتي هذه الشراكة مع نتورك إنترناشيونال الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتمكين حلول الدفع الرقمية".

ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية

أعلن البنك التجاري الكويتي "التجاري"، أحد المؤسسات المصرفية والمالية الراسخة في دولة الكويت؛ و"نتورك إنترناشيونال"، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتمكين التجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، عن نيتها إبرام شراكة إستراتيجية. ومن المقرر أن تؤدي هذه الشراكة إلى تحقيق جهود البنك المستمرة للتحول الرقمي والابتكار وطرق الدفع بشكل كبير.

وتمثل هذه الشراكة محطة هامة في رحلة التحول الرقمي للبنك التجاري الكويتي، ثاني البنوك الكويتية من حيث التأسيس وأحد المؤسسات المالية الرائدة في دولة الكويت. حيث يستفيد "التجاري" من أحدث التقنيات والخبرات المتوفرة لدى "نتورك إنترناشيونال" في معالجة عمليات الإصدار الشاملة، بما في ذلك إدارة ومكافحة الاحتيال، والتميز، والرقابة على البطاقات، والتأمين ثلاثي الأبعاد، والإصدار الفوري، إضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى، بغرض تزويد عملاء البنك بتجارب رقمية متقدمة ومبتكرة.

وفي تعليقه على هذه الشراكة قال الشيخ أحمد ديعج الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

«برقان»: مشاري شهاب مديراً للخدمات

المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

بمسيرة مهنية غنيّة في مجال الخدمات المصرفية مدومة بخبرة تتجاوز 20 عاماً، إضافة إلى تخصصه في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، إدارة الثروات، إدارة المخاطر وإدارة الاستثمار. وكان قد شغل العديد من المراكز المتقدمة في مؤسسات مصرفية محلية مرموقة، بما في ذلك بنك الكويت الوطني، بنك الخليج، البنك الأهلي المتحد، علماً بأن آخر منصب له، قبل انضمامه إلى بنك برقان، كان نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في البنك الأهلي المتحد.

ومن الجدير بالذكر أن مشاري حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) – لبنان، وبيكالوريوس في التمويل من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى استكماله برنامج الإدارة العامة (GMP) بكلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

مع الخطط الطموحة والمبتكرة في البنك، وباعتماد أعلى المعايير المصرفية المستدامة. وفي تعقيب على هذه الخطوة، قال فاضل محمود عبدالله، الرئيس التنفيذي في بنك برقان – الكويت: "يسرني باسمي وبالنسبة عن مجلس إدارة البنك أن أقدم من مشاري بالتهنئة لتوليّه هذا المنصب المهم. ونحن على ثقة كبيرة بأن الخبرة الواسعة التي يتميز بها تجعل منه قيمة مضافة لإدارته وبنك برقان كمؤسسة مصرفية، من خلال ما سيسهم به من نجاحات وإنجازات مؤسسية في المستقبل. ونحن نرى في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات نافذة كبيرة يشارك البنك من خلالها بشكل فعال في القطاع المصرفي المحلي، عبر الخدمات المتنوعة والمتخصصة التي يقدمها لعملائه المميزين، وهذه الخطوة تعكس إيماننا بقدرته مشاري على قيادة هذه الإدارة الحيوية بشكل ديناميكي وإيجابي".

ويتمتع مشاري

أعلن بنك برقان عن تولي مشاري عبد الجليل شهاب منصب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وذلك بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي. ونأتى هذه الخطوة كجزء من إستراتيجية البنك الشاملة والهادفة إلى التركيز على تنمية رأسماله البشري، إلى جانب الاستثمار في الكفاءات الوطنية الطموحة في كافة إداراته. ويندرج هذا القرار ضمن سلسلة من الترتيبات التي قام بها البنك على المستوى القيادي خلال الأشهر الماضية، وذلك تماشياً مع رؤية البنك وخطته الإستراتيجية الجديدة للمضي قدماً في مسيرة التحول والتغيير، ليصبح المؤسسة المصرفية الأكثر تطوراً وتقدماً في الكويت. وبفضل خبرته الواسعة بالقطاع المصرفي المحلي، سيتمكن مشاري من قيادة توجهات إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بنقطة وثبات نحو آفاق جديدة من النجاحات، بالتوازي